

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

تشريح أصناف الاستحالة

لقد عَبَرَ المشهور حول استحالة «اتخاذ قصد القربة في متعلق الأمر» بتعبيرين:

1. إنَّ صدور التَّكْلِيفَ بِهَذِهِ الْقِيَدَيَّةِ مُسْتَحِيلٌ تجاهِ الْمَوْلَى فَيُصْبِحُ نَفْسُ «الْتَّكْلِيفِ مُحَالًا». [1]

2. إنَّ هَذِهِ الْعَمَلِيَّةَ تُعدُّ «تَكْلِيفًا بِالْمَحَالِ». [2]

بينما عبائر صاحب الكفاية هي بنَمط آخر أساساً، حيث قد شَكَّلَ لنا محدودَيْنَ – وفقاً لقرير المحقق الاصفهاني و صاحب المتنقى – بالنحو التالي:

- عملية «اتخاذ قصد الامثال في نفس الأمر» مستحيلة ذاتاً – للخلف أو الدور. فسيمتنع المولى ذاتاً عن تصوّرها بهذا النّمط.
- عجز المكلف عن قصد الامثال – إذ الامثال بنفسه يتوقف على تعلق الأمر بذات العمل. فلا يُعدُّ الامتناع ذاتياً.

و أمّا السرّ في استحالة هاتين النقطتين، فهما الخلف و الدور، حيث قد تم تحريرهما بالصياغة التالية:

– تشريح الخلف: حيث قد فسّرها صاحب المتنقى قائلاً: «ان متعلق الأمر (كالموضوع و كالقصد) لابد و ان يكون في رتبة سابقة على نفس الأمر، لأنَّه معروض الأمر، و العارض متَّأخر عن معروضه رتبة، و داعي الأمر معلول لوجود الأمر لاستحالة تحققه بدونه فهو متَّأخر عنه تأخر المعلول عن علته، و عليه فلا يمكن أخذه في متعلق الأمر، لأنَّه متَّأخر عن الأمر، ففرض كونه في متعلق الأمر يستلزم فرض تقدمه على الأمر و هو خلف.» [3] فبالنَّتَالِي حيث إنَّ قصد الامثال متَّأخر عن صدور الأمر فلو اتَّخذنا القصد ضمن الأمر لاستدعي تقديم المتَّأخر – القصد. و تأخير المتقدم – الأمر. و هو خلف زائف.

– تحرير الدور: أحياناً قد يُفسَّرُ هذا الدور كي تَبيَّنَ استحالة «تصوّر المولى» – لا إنشاء المولى – و ذلك عبر التّقريب التالي: إنَّ تصوّر المتعلق – الصلاة – يَرْتَهِنُ على تصوّر قصد الأمر، و في المقابل إنَّ تصوّر قصد الأمر أيضاً يتوقف بتصوّر الأمر أو لا، فبالنَّتَالِي لا يُعقل للشارع أن يتصور أصل الأمر بلا متعلقه و يتصور المتعلق بلا تصوّر أمره إذ المفترض أنَّهما متوقفان على بعضهما ضمن مرحلة التّصوّر الثّبوتي، فالنهاية سيدوران معاً.

و دعماً لتفسيراً لهذا النّمط من الدور – لا استحالة إنشاء المولى – نرى بعض الشرح – كالمحقق المشكيني – قد شرح الكفاية بهذا الأسلوب – بأنَّ الاستحالة تَتَوجَّهُ على «تصوّر المولى» – قائلاً:

« قوله «إن كان بمعنى قصد الامتثال» إلى آخره، المصحح لعبارة الشيء التي يؤخذ في قوامها إتيانه على نحو قربي، أمرٌ: منها قصد امتثال الأمر بمعنى كون الداعي إلى إيجاده الخارجي هو أمره المتعلق به ... ثم إنَّه قد استدلَّ على امتناع أخذ الأول (الداعي) في متعلق الأمر بوجوه: الأول لزوم الدور، وهو قد يقرر في مقام التصور (أي الامتناع الذاتي للمولى) و حاصله:

- أنَّ تصور الأمر موقوف على تصور متعلقه فلو كان قصد الأمر من جملة أجزائه و قيوده لتوقف تصور المتعلق على تصوره حسب توقف تصور المركب أو المقيد على تصور جزئه أو قيده فيلزم الدور.

- و فيه أنَّه كذلك (يَدُور) لو كان المأْخوذ شخص الأمر لا طبيعته لأنَّ لحاظها (الطبيعة) غير لحاظه (الشخص) فلا دور لـ تغایر الموقوف الذي هو لحاظه (الشخص) و الموقوف عليه الذي هو لحاظها (الطبيعة) و هذا نظير:

- قول القائل «كلَّ خبَرِي صادق» إذا كان المراد طبيعة الخبر (لا شخص هذا الخبر) بحيث تسري إلى هذا الفرد أيضًا بالسُّرِّيَانِ الطبيعى لا النظري فإنَّ كونه من أفراده وإن توقف على هذا الحكم (الشخصي و هو الصدق) و الحكم موقوف على تحقق الخبر - لأنَّه موضوعه - إلا أنَّه لا يلزم الدور لأنَّ الملحوظ في جانب الموضوع طبيعة الخبر فـ تغایر الموقوف و الموقوف عليه.

- و دعوى كون الطبيعة في المثال ذات أفراد سوى الفرد المفروض دون مقام فإنه ليس لها فرد سوى شخص الأمر المفروض مدفوعة بأنَّ ملاك الدفع وجود التغایر لحاظها و هو محفوظ في كليهما.

- وهذا الدفع هو الذي سلم به المصنف قدس سرّه بقوله: «ضرورة أنه وإن كان تصورها كذلك بمكان من الإمكان» إلى آخره في جواب المتوجه [4]

و قد حاجَناه ضمن الدورة المسبقة بأنَّ مقالته قد أخرَجته عن موطن الصراع إذ المتنازعين «حول الاستحالة» قد افترضوا أنَّ نَمَط «قصد الأمر» شخصيًّا تماماً، ثمَّ احتفاظاً على هذه النقطة قد حاولوا علاج كيفية «قصد امتثال نفس هذا الأمر الجزئي» لا قصد الأمر الكلّي الخارج عن منصة النزاع [5].

تنقية استحالة «إنشاء المولى»

و عقِب ما عرَّفنا استحالة «تصور المولى» فحالياً سنستعرض الاستحالة بتقرير آخر حول «استحالة إنشاء المولى» حيث ربما يُسْتَلَمُ من عبائر المحقق الآخوند أيضًا [6] مما يعني أنه «لا يُناح للمولى أن يُنشي أمراً بقصد امتثال هذا الأمر» - بلا امتناع لـ تصوره ذاتاً - وقد تمَّ تشریح هذه النقطة بأسكال متلوة، ولكنَّ سَنَتَولُّ أهمَّها:

Ø أَنَّا لو قَائِسْنَا ما بَيْنَ نَسْبَةِ «الحكم و متعلقه» الشَّرْعَيْنِ، لَوْجَدَنَا هُمَا يُشَابِهان نَسْبَةَ «العرض و معروضه» التَّكَوينيَّيْنِ، إِذْنَ إِنَّ النَّسْبَتَيْنِ - الحكم و العرض - متوَازِنَانِ تَامَّاً، و حيث يَسْتَحِيلُ تكوينيًّا تقديم العرض على معروضه في الرِّتبَةِ [7] فـ بالتألّي سيَسْتَحِيلُ أيضًا تقديم الحكم الإنساني - كوجوب القصد - على متعلقه - الصَّلاة - [8] و من ثُمَّ سَنَسْتَوْجِبُ تقديم المتعلق - الصَّلاة - على حكمه - وجوب القصد - حتماً، و إلا سَيَسْتَحِيلُ «قصد امتثال متعلق الأمر قبل إنشاء الأمر» إِذْنَ فـ هَذِهِ هي قصَّةُ الدُّورِ لـ دُورِ مرحلةِ الإنشاء

الجواب الأولي لرد استحالة «إنشاء المولى»
ولكن نُعارض هذه الاستحالات - و الدورانات - بشتى الإجابات:

v أولاً: إنّا لو نَقَّحنا جوهرة «الحكم» لَتلاشت جذور هذه الإشكاليات - و الدّورانات - بأسراها، فإنَّ الْكُدَامِي قد عَمَدُوا إلى مَبْنَيَّين شهيرَيْن حول «حقيقة الحكم»:

- حقيقة الأمر - الحكم - هو الحبّ و النّهي هو البغض.

- الحكم هو عين «خطاب الشّارع».

بيد أنَّ المحققين قد رفضوهما لعدة أسباب، منها: أنه لا موضوعية لنفس الخطاب بل يُعدّ مستكشِفًا لأمر الشّارع، و لهذا ربَّ حكم قد تسجّل بلا خطاب شرعي.

فبالنّالي قد افترض الأعلام أنَّ نَمَط الحكم هي «الإرادة» و هذه تَنشقَ شَقَّيْن:

Ø نفس الإرادة البحتة.

Ø الإرادة المبرَّزة، وفقاً للمحققين العراقيِّ و الخوئيِّ - أي إبراز الأمر النفسيَّ على ذمة المكَلَف -.

و حيث إنَّ عنصريِّ «الإرادة و العرض» متشابهان خارجاً فإذاً يُعدان واقعيَّين تكوينيَّين، و كذا كلاهما يفتقران إلى «الموضوع و المتعلق» فبالنّالي لا تقع «نفس المكَلَف» متعلق الإرادة و العرض - كي يتجلى إشكال الدّور - بل تُعدّ النفس وعاءً يُعرضها الإرادة و العرض - ليس أكثر - و لهذا:

• لو انصَبَ متعلق الإرادة على «نفس المكَلَف الخارجي» لتوَرَّطنا ضمن الاستحالة الدّوريَّة إذ إرادة المولى هي التي ستسكب الأمر على المكَلَف بضمّ قصده الخارجيِّ أيضاً، فينجم المُحال.

• بينما لو انطبق متعلق الإرادة على «الموضوع التّصوريِّ» - لا المكَلَف - كالصلة التي تصوّرها المولى بباله ثم أمر المكَلَف بعنوان الصّلاة المتصوّرة بضميمة القصد أيضاً بحيث استوَجَب عليه «الامتثال الخارجيِّ بهذه الكيفيَّة المحدَّدة» لانهار أساس الدّور تماماً إذ عویصة الدّور تَبَعَ: لو توقَّفت الصّلاة الخارجية بقيودها على أمر المولى و أنَّ أمره موقوف على القصد الخارجيِّ، إلا أنَّا أحكنا أساس القضية إلى التّصوّرات الذهنيَّة للمولى - فانحَلت العُقدة إذن - نظير المراد الذاتيِّ و العرضيِّ فحينما نقول: زيد قائم، فقد أصبح المعلوم بالذات هي الصّورة الذهنيَّة، لا الخارجية بل الخارج قد عُلِّم بالعرض، فكذلك الشّارع حيث يمتلك إرادة بالذات و هي الصّورة الذهنيَّة للصلة مع قصدها، و أمّا الامتثال الخارجيِّ فهو مراده بالعرض، فنظرًا للمراد الذهنيِّ للمولى لا تحدُث أية استحالة خُلُفاً و دوراً، أجل لو اتَّخذنا مراد المولى في وعاء الخارج لعادَت العویصة.

v ثانياً: أساساً، إنَّ المقارنة ما بين التّكوين - العرض - و التشريع - الحكم - تُعدّ غلطة فادحة تماماً لدى مَعْشَرِ الأصوليَّين إذ هذه المحاذير تَتَوجَّه إلى الأمور التّكويَّنية المستَبَعة للعلل و المعاليل، بينما أفق «الاعتباريَّات» أجنبيَّة عن هذه القوانين بتناً إذ بُوأبُتها منفتحة لدى المعتبر كيَفما اعتبر، و لهذا قد أكَدَنا كراراً بأنَّ نرفض الكبُري المَزَعُومَة بأنَّ «الممتنع شرعاً كالممتنع عقلاً» [9] و حيث إنَّ حوارنا يَحول حول «نَمَط الاعتبار» فسوف يُتاح للشّارع أن يَعتبر «قصد الامتثال ضمن نفس الإنشاء» فلا تَجرَحُها أية إشكالية عقلية إطلاقاً، فبالنّالي، قد تَزَحَّلت خطوات بعض العَمَالَة حينما أدخل البراهين العقلية التّكويَّنية ضمن عالم الاعتبارات الشرعية، إذ نطَّاق عالم الاعتبار وسِع للغاية بحيث يَتوَلَّ وفقاً لمشيَّة المعتبر، ولهذا تُعدّ قضيَّتنا هِيَّنة في الاعتباريَّات.

أجل، إنَّ نفس عملية «اعتبار المولى» ذات واقعية خارجية، إلا أنَّ «الحكم المعتبر» عديم الواقعية إذ يَتَقَوَّم بمدى «نوعيَّة اعتباره» فنظرًا لهذه الْمُعْنَى اللامعة ستَتلاشى كافة المناقشات حول استحالة التّقدُّم و التّأكُّر و استحالة التّوقُّف و الدّور و الخلف و ما

-
- [1] أي أنّ الامتناع ذاتيّ لدى مرحلة تصور المولى أو إنشائه، فكلاهما مستحيلان.
 - [2] أي أنّ الامتناع عرضيّ لدى مرحلة عجز المكّف للامثال.
 - [3] روحاني محمد. منتني الأصول. Vol. 1. ص413 قم - ايران: دفتر آيت الله سيد محمد حسيني روحاني.
 - [4] آخوند خراساني محمدكاظم بن حسين. كفاية الأصول (حواشي المشكيني). Vol. 1. ص107 تهران - ايران: اسلاميه.
 - [5] و لكن ندّافع عن المحقق المشكيني بأنّه قد حاول تفهيم القائلين بالاستحالة أنّ عليكم أن تفترضوا طبيعيّ الأمر لكي تخلّصوا من مأزق الدور، فهو بهذا التغيير قد عالج العويسة تماماً.
 - [6] حيث قد تحدّث عنه قائلاً: و ذلك لاستحالة أخذ ما (أي قصد الامثال) لا يكاد ينأتّي إلا من قبل الأمر بشيء (الصلوة، فلا يؤخذ قصدها) في متعلق ذاك الأمر مطلقاً شرطاً أو شطراً» (الكفاية طبع آل البيت ص72)
 - [7] رغم اتخاذهما ضمن عالم الوجود الخارجيّ.
 - [8] و يبيدو أنّ صاحب المنتني هو المصّرّح بهذا التّقريب قائلاً: «ان متعلق الأمر (الموضوع و القصد) لا بدّ و ان يكون في رتبة سابقة على نفس الأمر، لأنّه معروض الأمر، و العارض متأخر عن معروضه رتبة، و داعي الأمر معلول لوجود الأمر لاستحالة تحققه بدونه فهو متأخر عنه تأخر المعلول عن علته، و عليه فلا يمكن أخذه في متعلق الأمر، لأنّه متأخر عن الأمر، ففرض كونه في متعلق الأمر يستلزم فرض تقدمه على الأمر و هو خلف.» (روحاني محمد. منتني الأصول. Vol. 1. ص413 قم - ايران: دفتر آيت الله سيد محمد حسيني روحاني.)
 - [9] خلافاً للشيخ الأعظم و غيره.